

Distr.: General
13 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البندان ٩٠ و ٩٧ من جدول الأعمال
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات
٢ المملكة الأردنية الهاشمية

* وردت المعلومات المضمنة في الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات المملكة الأردنية الهاشمية

[الأصل: بالعربية]

[٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢]

- ١ - تدعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف إرساء السلم والأمن في جميع مناطق العالم، وقد دأب الأردن دائماً إلى دعم كل ما ينبثق عن الجمعية العامة من قرارات تهدف إلى إقرار السلام والأمن الدولي والإقليمي في المنطقة بدءاً من القرارات السابقة التي أقرت منذ سبعينيات القرن الماضي وصولاً إلى القرار ٢٥/٦٦ الصادر عام ٢٠١١، والتي توصي جميعها إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- ٢ - كما يؤكد الأردن على أهمية فض النزاعات بالطرق السلمية وإلى تعزيز تدابير بناء الثقة على جميع المستويات ودعم نزع السلاح والحد من الأسلحة بهدف منع إيجاد مناخ من عدم الثقة بين دول الإقليم والذي من الممكن أن يؤدي إلى نزاعات مسلحة في المستقبل. ويشجع الأردن أن يكون حل النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض أو التحقيق أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها الأطراف. فالأردن معروف بسياساته المعتدلة وتوجهاته الحبة للسلام والحريص دائماً على تجنب شعوب المنطقة ويلات الحروب والدمار بالرغم ما قد حكمت عليه عوامل الجغرافيا بأن يوجد في منطقة تسعى معظم دولها إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- ٣ - إن المملكة الأردنية الهاشمية تلتزم بكافة القرارات المنبثقة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحظر التسليح ومنع الانتشار واستخدام القوة ضد المدنيين، وأهمها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يُعتبر الأساس في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستوى الدولي، وإن على دول المنطقة التعاون والسعي الجاد نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى للوصول إلى منطقة شرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. كما يحث الأردن الدول على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الموقعة، بما فيها اتفاقيات نزع التسليح الموقع عليها الدول.

٤ - إن سياسة الأردن في الالتزام فيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل تؤثر بشكل مباشر في السياسة الأمنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في المنطقة. فالأردن طرف في العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية التي تحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب النووي، وهذا يؤكد وضوح السياسة الأردنية تجاه أسلحة الدمار الشامل، وصدقه في مساعيه الرامية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع هذه الأسلحة وتحقيق الأمن والأمان النووي في المنطقة.

٥ - يرى الأردن أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل خطراً على الأمن والاستقرار في المنطقة والذي ينعكس سلباً على مساعي السلام المهادنة لحل النزاعات بين دول المنطقة كالنزاع العربي - الإسرائيلي. كما أنه يؤدي إلى انعدام الثقة بين دول المنطقة، إضافة إلى تأثيراتها السلبية والعميقة على تنمية المنطقة ورفاهية شعوبها من النواحي الأمنية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. وانطلاقاً من هذا الموقف فقد وقع الأردن على معظم الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وهو مشارك فاعل في كافة نشاطات ضبط ونزع التسليح والأمن الإقليمي ومن هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية
- اتفاقية حظر التجارب النووية
- اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية
- اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية
- المبادرة العالمية لمحاربة الإرهاب النووي
- مبادرة أمن انتشار الأسلحة النووية
- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها
- اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
- اتفاق امتيازات والحصانة الدولية للطاقة الذرية
- اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي
- اتفاقية الأمان النووي

٦ - يرى الأردن ضرورة توقيع جميع دول المنطقة دون استثناء على الاتفاقيات المتعلقة بهذه الأسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة. كما يدعم الأردن جميع المواقف العربية في هذا المجال، حيث أن الأمن الجماعي لدول المنطقة يمكن تحقيقه من خلال نزع التسليح وليس من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي لن تؤدي إلا إلى سباق التسليح وانعدام الأمن. ويدعو الأردن إلى النظر لكافة أسلحة الدمار الشامل بنفس المنظار، وأن يتم بذل جهود متساوية ومتزامنة للتوصل إلى حظر شامل لهذه الأسلحة ويؤيد الجهود الهادفة لإيجاد منطقة شرق أوسط خالية تماماً منها، حيث إن من شأن ذلك أن يعزز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

٧ - يرتبط الأردن بعلاقات تعاون وثيقة مع جيرانه من دول المنطقة والمبنية على أسس التعاون والمصالح المشتركة والتي تهدف إلى إرساء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، فقد دخلت الأردن في معاهدة سلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين فإن الحكومة الأردنية كانت دائماً السبّاقة ضمن دول المنطقة بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بضبط التسليح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٨ - إن موقف الأردن من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو موقف واضح وثابت ولم يتغير قط، فالأردن دولة خالية من الأسلحة النووية ولا يمتلك أياً من هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها ولم يتعامل معها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وليس له أي طموحات أو نوايا لامتلاك أو تطوير أية برامج ذات علاقة بهذه الأسلحة. كما لم يقدم الأردن في أي يوم من الأيام أية مساعدة سواء علمية أو تقنية أو مادية لأية جهة تسعى لامتلاك أو تطوير السلاح النووي ولم يسمح بممارسة أية نشاطات ذات علاقة بهذه الأسلحة على أراضيه.

٩ - يؤيد الأردن ويدعم كافة الجهود والمساعدات الدولية والإقليمية لحظر استخدام الأسلحة النووية وإزالة هذه الأسلحة وصولاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية. لذلك، فقد سارع الأردن إلى تبني سياسة ثابتة وواضحة تجاه أسلحة الدمار الشامل تتضمن جملة من الإجراءات والتدابير الوقائية على الأصعدة السياسية والأمنية:

أ - الصعيد السياسي

(١) انضمام الأردن إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تحظر حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

(٢) قيام الأردن بإدراج مادة في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية والمنشئة بالمادة رقم (٤) للفقرة (٧) لإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، وذلك في إطار تسوية سلمية عادلة وشاملة تتمثل بعدم اللجوء للقوة واعتماد أسلوب الحوار والمصالحة في حل المشاكل.

(٣) مساهمة الأردن ضمن إطار جامعة الدول العربية في صياغة مسودة معاهدة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، حيث كان الأردن أحد أعضاء لجنة الصياغة المصغرة التي كلفت بصياغة بنود هذه المعاهدة.

(٤) تبني سياسة ثابتة وواضحة تجاه أسلحة الدمار الشامل وقد عبر عنها في كافة المناسبات والمنابر الدولية لإظهار حجم الخطر الذي قد يصيب المنطقة نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، ومطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي بممارسة الضغط على دول المنطقة بالانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ب - الصعيد الأمني

(١) الإنذار المبكر. تسعى القوات المسلحة إلى تحسين وسائل الإنذار المبكر من استخباراتية وإدارية وقيادة وسيطرة بهدف تقليل زمن رد الفعل واتخاذ التدابير اللازمة في حال إطلاق الصواريخ الباليستية.

(٢) تحسين قدرات مجموعة الإسناد الكيماوي في مجال الكشف والوقاية والتطهير والدفاع السلي من عوامل أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

(٣) الإجراءات الطبية الوقائية. قامت الجهات المعنية في الخدمات الطبية الملكية بتحديد احتياجاتها من المعدات والأدوية واللقاحات الضرورية للتخفيف من الأضرار الناتجة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل على أفراد القوات المسلحة والمواطنين.

(٤) مبادرة جلاله القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية والتي أعلن عنها في قمة سول للأمن النووي في كوريا ٢٠١٢ بتشكيل فريق لمكافحة التهريب النووي وذلك بهدف تجنب المخاطر الناتجة عن تداول وتهريب المواد النووية لإرساء وتعزيز مفهوم الأمن النووي.

١٠ - إن الأردن يؤيد ويدعم كافة الجهود والمسااعي الدولية والإقليمية التي تؤدي إلى تحقيق الأمن النووي وحظر استخدام الأسلحة النووية وصولاً إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وذلك عبر الانضمام إلى اتفاق الضمانات الشاملة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك

معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة حظر التجارب النووية والأهداف التي قامت عليها قمنا واشنطن وسول. وكان الأردن قد بادر بالتوقيع على الاتفاقيات ذات العلاقة بالمنشآت النووية كاتفاقية الأمان النووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي. كما يؤيد الأردن حق الدول في الحصول على الطاقة النووية وتطويرها واستخدامها في الأغراض السلمية وإنتاج الطاقة السلمية.

١١ - يرى الأردن أن تدابير بناء الثقة والأمن والتعاون بين دول المنطقة في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل سيعمل على زيادة الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة وعلى الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كما سيساعد على توطيد وتعزيز مبادئ المساواة والحرية والديمقراطية بهدف إرساء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية.